شناشيل

الجامعة العربية في صف القذافي!

■ عدنان حسين

في اجتماعها الوزاري الأخير علّقت الجامعة العربية عضوية ليبيا فيها جزاءً لنظام القذافي عن قمعه المنفلت لشعبه.. لم تفعلها الجامعة من قبل، فكانت خطوة تاريخية تحمل بصيص أمل بأن الجامعة يمكن أن تكون رابطة إقليمية للشعوب وليس للحكام فقط. لكن الجامعة لم تتخل بعد عن عقليتها القديمة المتبلدة، فهي لم تنس أن تستعيد خطابها التقليدي بـ"رفض" التدخل الخارجي في الأزمة الليبية ومناهضة أي عمل عسكري أجنبي لوقف عدوان القذافي العسكري على شعبه الذي انطلق في البداية في حركة احتجاج سلمية للمطالبة بالحرية والديمقراطية.

موقف الجامعة في صالح القذافي، فالمؤسسة العربية الرسمية لم تقدم بديلاً عن التدخل الخارجي، ولم تعرض حتى خارطة طريق لحل الأزمة الليبية.

النظام الليبي، كغيره من الأنظمة العربية، مدجج بالأسلحة، بما فيها الكيمياوية، وربما البايولوجية أيضا.. أما الشعب الليبي فأعزل، وبالكاد استطاع المتظاهرون الليبيون أن يحصلوا على أسلحة خفيفة ومتوسطة من مراكز شرطة ووحدات عسكرية انضمت إليهم. ومن جانبه لم يتردد نظام القذافي من استخدام أسلحته الثقيلة، البرية والجوية، في القصف العشوائي للمدن الليبية المتحررة من سيطرته.. وشيئا فشيئا تتطور الحملات العسكرية التي تشنها قوات القذافي الآن إلى جرائم ضد الإنسانية وحرب إبادة جماعية، ما حمل الأمم المتحدة على عرض القضية على المحكمة الجنائية الدولية.

الموقف المناهض للتدخل الخارجي خاطئ، فهو في مصلحة نظام القذافي ضد مصلحة الشعب الليبي.

في الماضي القريب دعمنا، نحن العرب، التدخل الخارجي المسلح في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وكوسوفا. كما أيدنا التدخل الخارجي العسكري لوقف مجازر الإبادة الجماعية في الكونغو ورواندا، بل أرسل بعض العرب قوات ضمن قوات الأمم المتحدة للمساهمة في إحلال السلم والأمن في بعض هذه البلدان.

لماذا نؤيد التدخلات الخارجية لحفظ دماء وأرواح مسلمين وغير مسلمين في أوروبا وأفريقيا، ونناهض تدخلات مماثلة لصيانة أرواح ودماء عربية؟ هل الدم العربي أرخص من سواه والروح العربية أبخس ثمناً من غيرها؟

العراق والشعب العراقي تكلفا ثمناً باهظاً لهذه النظرية العربية البلهاء المتهافتة التي تعارض التدخل الخارجي بالمطلق في بلاد العرب، فقد أباد نظام صدام بدم بارد أمام أنظار العرب جميعاً مئات الآلاف من العراقيين في حروبه الداخلية والخارجية التي لم يتوقف مسلسلها إلا بتدخل عسكري خارجي قاد في النهاية إلى هذا المد الديمقراطي في بلاد العرب، فلو بقي نظام صدام حتى الآن لاحتاجت عاصفة الحرية والتغيير وقتا أطول لاجتياح هذه البلاد.

التدخل العسكري الخارجي في ليبيا سيكون عملاً صحيحاً، بل هو مطلوب على عجل للحفاظ على الشعب الليبي. وثمة أكثر من مبرر سياسي وإنساني وأخلاقي لهذا التدخل، فالمجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة، مسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذه بالذات وظيفة مجلس الأمن، والحرب الدموية التي يشنها نظام القذافي ضد شعبه تهديد سافر لسلام العالم وأمنه.. ليبيا جزء من العالم وشعبها جزء من البشرية.

القذافي يقتل شعبه بأسلحة لم يصنعها بنفسه وإنما اشتراها بالمليارات من الدول الصناعية الكبرى، وهي نفسها صاحبة النفوذ في الأمم المتحدة، وهذه الأسلحة بيعت من أجل رد العدوان الخارجي على ليبيا وليس لقمع الشعب الليبي.. الدول التي باعت القذافي هذه الأسلحة تتحمل مسؤولية أخلاقية في التدخل لوقف استعمال أسلحتها ضد الشعب الليبي

إنقاذ الشعب الليبي من مجزرة حقيقية يتطلب تدخلا خارجيا، والشرط الوحيد لهذا التدخل إلا أن يُملي المتدخلون على الليبيين نظاما معينا أو نخبة حاكمة لا يختارونها بأنفسهم، كما حصل في العراق منذ ثماني سنوات.

dnan255@btinternet.com

مسؤولون في الوزارات يطالبون الأعرجي بالأدلة

لجنة النزاهة: الصحة والدفاع الأكثر فساداً وسنعرض "حقائق مفاجئة"

بغداد/ اياس حسام الساموك

شكك المفتش العام في وزارة الصحة بالتصريحات التي أدلى بها رئيس لجنة النزاهة في مجلس النواب بهاء الأعرجي والتي اتهم فيها وزارته بأنها واحدة من أكثر مؤسسات الدولة فساداً.

وكشفت لجنة النزاهة النيابية، أمس الأحد، عن أسماء الوزارات الحكومية الأكثر فساداً، مبينة أنها تحقق بملفاتها وستفاجئ الجميع بالحقائق التي ستعرضها لاحقاً.

وقال رئيس اللجنة بهاء الأعرجي إن "لجنته تحقق حاليا بملفات الوزارات الأكثر فساداً وهي الصحة، والتجارة، والدفاع، والرياضة والشباب، إلى جانب أمانة بغداد. موضحا أن لجنته ستكشف عن نتائج التحقيق بشأن ملفات الفساد في هذه الوزارات، مبينا أن "لجنته ستفاجئ الجميع بما ستكشفه".حسب قوله.

وأضاف الأعرجي أن "الوزراء والمديرين العامين وغيرهم ممن يثبت تورطه بملفات الفساد في هذه الوزارات ستتخذ جميع الإجراءات القانونية بحقه حتى وأن كان المسؤول خارج البلاد".

بدوره طالب المفتش العام في وزارة الصحة عادل عبد المحسن في تصريح لـ"المدى"، الأعرجي بتقديم الملفات والأرقام التي تثبت صحة كلامه، رافضا في الوقت نفسه الاتهامات التي تنطوي على أمور سياسية خصوصا وان الوزير لا يزال في بداية مشواره وبالتالي يجب إعطاؤه فرصة لكي يثبت جدارته، على حد قوله.

ونفى عبد المحسن خلو وزارة الصحة من الفساد، ولكن هذا لا يعني أن تكون من مصاف الوزارات المتقدمة في هذا الأمر، واصفاً الفساد الموجود في الصحة بالطبيعي مقارنة مع الوزارات الأخرى، مشددا على أن الكثير من اللجان قد شكلت والعشرات من الملفات أحيلت إلى القضاء وتم محاسبة العديد من العصابات بتهمة الفساد.

وأكد المفتش انه قبل ثلاثة أيام تم ضبط عقد وهمي داخل الوزارة مدفوع الثمن وتم تشكيل لجنة تحقيقية مع الأشخاص المتهم بتورطهم فيه لإحالة المقصرين منهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل.

بدوره انتقد مصدر برلماني هيئة النزاهة كونها تخضع إلى المحاصصة حالها كحال اللجان البرلمانية وان هذا الأمر سيحول دون الكشف عن ملفات الفساد ومحاسبة المتورطين فيه.المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه قال في تصريح لـ"المدى" إن هيئة النزاهة هي واقعة تحت سيطرة الأحزاب الحاكمة والذين هم في الوقت نفسه لديهم أعضاء في لجنة النزاهة البرلمانية، متسائلا في الوقت نفسه من يحاسب من؟، مضيفا أن تصريحات الأعرجي تأتي ضمن الأمور السياسية التي يراد منها تهدئة الشارع الغاضب فحسب.

وشدد المصدر على أن الكل متفق على أن طريقة إدارة الدولة هي خاطئة ولكنهم لا يريدون خسارة مواقعهم التي وصلوا إليها، وبالتالي إن الكتل الكبيرة داخل مجلس النواب لا تزال تدافع عن المفسدين كونها جزءا من الفساد المستشري في البلاد، منتقدا في الوقت عينه أحاديث البرلمانيين عن تخفيض الرواتب كونهم يحاولون من هذا الأمر التغطية على الأموال التي اختفت خلال السنوات التي تلت سقوط النظام المباد والتي وصلت إلى ما يقارب الـ ١٠٠ مليار دولار.

من جانبه وصف عضو الائتلاف الوطني طه درع لـ"المدى" الوضع السياسي بالمعقد، مشددا على أن الأوضاع في البلاد سرت جميعها إلى التسييس من اجل إرضاء الكتل السياسية، معتبرا في الوقت نفسه أن المحاصصة هي التي أسهمت في هروب الكثير من المفسدين من أيدي القضاء.

وأكد درع أن التظاهرات سيكون لها دور كبير في ردع المفسدين وتوجيه الجهات الرقابية وعلى رأسها لجنة النزاهة وهيئة النزاهة للقيام بواجبها وبشكل كامل، موضحا أن المواطن لديه وعي أكثر مما كان في السابق كونه بدأ يتحرك ويسأل عن الخدمات، الأمر الذي سبب حرجاً للبرلمانيين والحكومة.وكانت لجنة النزاهة البرلمانية أشارت إلى وجود توجه نحو إلغاء القوانين التي تحصن الموظفين المتهمين بالفساد تجاه القضاء.وقالت عضو اللجنة عالية نصيف في اتصال هاتفي سابق مع "المدى" إن هناك تنسيقاً بين عمل برنامج الحكومة ورئاسة البرلمان مع لجنة النزاهة من اجل محاسبة المفسدين في جميع مؤسسات الدولة.وشددت نصيف على وجود سعي كبير في لجنتها من اجل حسم جميع ملفات الفساد من خلال التعاون مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، مؤكدة وجود أدلة تدين موظفين كبار في الدولة بالفساد، منتقدة دور هيئة رئاسة البرلمان السابقة كونها كانت من اجل محاباة السلطة التنفيذية.

وأوضحت نصيف أن هناك إجماعاً في لجنة النزاهة نحو إلغاء الفقرة ب من المادة ١٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والتي قيدت إلى حد كبير من تفعيل ملفات الفساد المالي والإداري.يشار إلى أن الفقرة المذكورة تنص على أنه "لا تجوز إحالة المتهم إلى المحاكمة في جريمة ارتكبت أثناء تأديته لواجبه أو بسببها إلا بإذن الوزير التابع له أو وكيل الوزارة الذي يخوله".

وكان قاضي الجنايات عارف شاهين قال في تصريح سابق لـ"المدى" إن هذه المادة حين شرعت كان الغرض منها الحد من العشوائية في رفع التهم ضد الموظفين وبالتالي تحصنهم من الدعاوى الكيدية.

وأضاف شاهين أن في الوقت الحالي أصبح إلغاء هذه المادة ضرورياً كونها بدأت تستغل من الوزراء للتغطية على موظفيهم الفاسدين في مواجهة المحاكم وبالتالي تعفيهم من محاسبة القضاء لا سيما إن اغلب الوزراء هم مستفيدون من هؤلاء الموظفين.

نائب يدعو البرلمان إلى مراجعة اتفاق أربيل

الوطني لن يتنازل عن المجلس السياسي والعراقية ترفض الترشيح لرئاسته

متابعة/ المدى

في الوقت الذي أكد التحالف الوطني عدم تخليه عن المجلس السياسي رغم تخلي إياد علاوي عنه، أكدت القائمة العراقية عدم ترشيحها أياً من نوابها لرئاسته.

وقالت عضوة مجلس النواب عن القائمة العراقية عالية نصيف إن قائمتها لن ترشح أياً من أعضائها لرئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا بعد تنحي رئيسها إياد علاوي من تولي هذا المنصب.

وأضافت نصيف لوكالة الصحافة المستقلة إن المجلس أسس بموجب الاتفاق السياسي وكان بوابة لحكومة الشراكة الوطنية وطالما لم يفعّل هذا الاتفاق فإن العراقية ستترك هذا الموضوع ولن يستلم أي شخص منها رئاسة هذا المجلس.

وأوضحت إن مطالبة التحالف الوطني بأن يكون المجلس على شكل هيئة استشارية ورئيسه بدرجة وزير مرتبط برئاسة الوزراء هو ما أدى لتنحي علاوي عن رئاسته بسبب فقدان المجلس لمحتواه وأصبح لا يؤدي الغرض الذي أسس من اجله وهو حل المعضلات التي تعترض العملية السياسية. مؤكدة إن قرار التنحي من قبل علاوي لا يعني الانسحاب من العملية السياسية.

وكان المجلس الوطني للسياسات العليا قد استحدث نتيجة الاتفاق الثلاثي مابين رئيس القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني.

لكن نائبا عن التحالف الوطني أكد أمس الأحد، تمسك تحالفه بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا لحاجة البلاد إليه، في حين اعتبر تخلي زعيم القائمة العراقية إياد علاوي عن رئاسة المجلس"أمر شخصي"، لفت إلى أن الخلافات بشأن المجلس فرعية وقابلة للحل.

وقال النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي لوكالة السومرية نيوز إن"العراق بحاجة لتشكيل مجلس وطني للسياسات العليا لرسم السياسات الإستراتيجية والتخطيطية المستقبلية"، مبينا أن"التحالف الوطني متمسك بالمجلس كونه جزء من الاتفاقات الوطنية والسياسية".

وأضاف البياتي أنه "في حال وجود خلافات بشأن المجلس فهي فرعية قابلة للحلحلة وتدخل في إطار التفاصيل القانونية وليس على اسم رئيسه أو تشكيله"، مؤكدا أن "موقف زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بعدم رغبته أو تخليه عن رئاسة المجلس أمرا خاصا به، لأننا متمسكون بتشريع قانون لهذا المجلس". وتابع البياتي وهو قيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي "نحن سمعنا بتخلي علاوي من خلال الإعلام، ولم نبلغ به حتى الآن بشكل رسمي"، معربا عن أمله أن "يتم تسوية الأمر أو معرفة المواقف الرسمية أثناء اللقاءات الثنائية التي ستجمعنا قريبا بالقائمة العراقية".

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد أعلن، الأربعاء الماضي، عن تخليه عن رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية العليا بسبب مماطلة رئيس الحكومة نوري المالكي بتشريع المجلس وتنفيذ الاتفاقات التي انبثقت من طاولة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، فيما أكد مكتبه الإعلامي أن هذه الخطوة لا تعني انسحاب القائمة العراقية من العملية السياسية.

وجاء الاتفاق على تشكيل المجلس الوطني السياسات الإستراتيجية بعد اجتماع الكتل السياسية على طاولة البارزاني في تشرين الثاني الماضي والتي نتج عنها تشكيل الحكومة الحالية التي يتزعمها نوري المالكي وإلغاء قرارات الاجتثاث بحق قادة العراقية منهم صالح المطلك وظافر العاني وراسم العوادي.

من جانب آخر، دعا مستشار القائمة العراقية هاني عاشور مجلس النواب إلى مراجعة اتفاق أربيل الذي تشكلت بموجبه الحكومة ومتابعة ما تم تنفيذه من الاتفاق لتحقيق الشراكة الوطنية باعتبار أن مجلس النواب يبقى راعيا وشاهدا لتنفيذ الاتفاق والجهة الرقابية التشريعية المخولة باسم الشعب.

وقال عاشور في تصريح صحفي إن جلسات مجلس النواب والتصويت لتشكيل الحكومة تمت في إطار اتفاق أربيل، كما تمت قراءة ورقة الاتفاق بين رئيس الوزراء وزعيم القائمة العراقية ورئيس إقليم كردستان أمام مجلس النواب ما يتوجب حاليا مراجعة تنفيذها.

وأضاف أن الوضع الصعب الذي يمر به العراق يتطلب تحمل المسؤولية وفق مبدأ الشراكة الوطنية وعليه لابد من مراجعة ما تم الاتفاق عليه في أربيل وعرضه أمام الشعب وخلال جلسة خاصة للبرلمان تناقش مفهوم الشراكة الوطنية في ضوء اتفاق أربيل، حيث أن من حق النواب الاطلاع على تفاصيل الاتفاق وما تلاه من اتفاقات باعتبار أن ذلك ابرز عناصر حصانة العملية السياسية وقوتها في العراق.

الأمم المتحدة وضع النازحين العراقيين معقد جداً

نقص التمويل يهدد مساعدة المهجرين

متابعة/ المدى

اعلن وولتر كالين ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين أن حجم التهجير القسري في العراق أوجد وضعا معقدا يتطلب إستراتيجية شاملة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة وقضايا حقوق الإنسان للشرائح المتضررة بالنزوح وإيجاد الحلول الدائمة لها.

وقال المسؤول الدولي في تقرير أصدره الشهر الماضي إن العراق عانى من موجات عديدة من التهجير داخل أراضيه بسبب النزاعات والعنف الطائفي والانتقالات القسرية للسكان. وأكد أن ما يقدر عددهم بنحو مليون وخمسمئة وخمسين الف مواطن ما زالوا مهجرين منذ عام ٢٠٠٦.

وبحسب تقرير لإذاعة العراق الحر، فان المفارقة أن تقرير الأمم المتحدة وما أورده من أرقام تزامن مع إعلان مسؤولين في وزارة الهجرة والمهجرين إن خطط الحكومة لمساعدة النازحين والعائدين قد لا تُنفذ كاملة هذا العام بسبب نقص التمويل. وكان من المتوقع أن تُرصد موارد كافية لمعالجة مشكلة إنسانية تطول أكثر من مليون ونصف مواطن عراقي.

وكيل وزارة الهجرة والمهجرين القاضي اصغر الموسوي أشار إلى التعويل على تعاون جهات أخرى بما فيها جهات دولية مانحة للتعويض عن نقص الموارد.

واستعرض الموسوي بشكل عام ما يتعين توفيره من مستلزمات لمساعدة العائدين وخاصة ضمان الأمن في مناطق العودة وتوفير الخدمات والمدارس.

وأعرب وكيل وزارة الهجرة والمهجرين عن الأمل بإحراز تقدم هذا العام نحو غلق ملف المهجرين والنازحين بالإمكانات المتاحة.

ونقلت شبكة الأنباء الإنسانية "ايرين" التابعة للأمم المتحدة عن وكيل وزارة الهجرة والمهجرين اصغر الموسوي إن ما خُصص لوزارته يعادل ٢٥٠ مليون دولار هذا العام وهي تحتاج إلى ما بين ٤١٦ و٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ خططها بصورة كاملة.

على صعيد آخر، أكدت وزارة الهجرة والمهجرين أن الحكومة ترجح توفير السكن قليل الكلفة على توزيع الأراضي على المشمولين من فئات عناية الوزارة.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة، إن مدير عام الدائرة القانونية في الوزارة محمد صالح الحمداني ذكر أن الحكومة العراقية ترجح التوجه نحو السكن قليل الكلفة بدلاً من توزيع الأراضي على المشمولين باستثناء اسر الشهداء والسجناء السياسيين.

وأضاف الحمداني أن لهذا التوجه فوائد كثيرة أهمها إمكانية الاستفادة الفعلية من المساعدة المعطاة علماً أن الوزارة تتابع تسهيل وإيصال هذه التخصيصات لفئات عنايتها المتعددة والمتضررة باتخاذ اقصر وأفضل الطرق.

وكانت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قد أعلنت في وقت سابق أن أعداد اللاجئين أو النازحين العراقيين الذين عادوا إلى أماكن سكنهم انخفض بشكل ملموس العام ٢٠١٠ بسبب الأزمة السياسية التي تلت الانتخابات التشريعية.

وقال ممثل المفوضية في العراق دانيال اندرس لوكالة فرانس برس "كانت سنة انتظار" في إشارة إلى العام الماضي.

وأضاف "فضل الناس الانتظار لمعرفة كيف ستتطور الأوضاع قبل اتخاذ القرار المهم بالعودة".

وخلال العام الماضي، عاد اقل من ١١٩ ألفاً من النازحين العراقيين إلى أماكنهم بحسب تقرير مفوضية اللاجئين لشهر كانون الاول ٢٠١٠، اي بتراجع بلغت نسبته أكثر من أربعين بالمئة مقارنة مع العام ٢٠٠٩ عندما سجلت أعداد العائدين حوالي ٢٠٥ آلاف شخص.

وسجل آذار ٢٠١٠ مع إجراء الانتخابات التشريعية، اكبر نسبة من العائدين مع ١٧ ألف شخص.

وبلغت أرقام العائدين التي بدأت تتراجع منذ آب أدناها في كانون الأول الماضي مع عودة ٦٦٤٧ شخصا في ظل الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون